دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإطار الفلسفي والسياسي والقانوني لنشاط الإعلام اليمني
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة صنعاء - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	باسردة، أحمد الشاعر
المجلد/العدد:	ع 17
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الصفحات:	115 - 151
رقم MD:	459882
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	وسائل الإعلام ، وسائل الإتصال، خطط التنمية ، السياسة الإعلامية ، اليمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/459882

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإطار الفلسفي والسياسي والقانوني
لنشاط الإعلام اليمني

بقلم الدكتور أحمد الشاعر باسردة
المدرس في قسم الإعلام

مُقدّمة

نشأت وسائل الإعلام لتلبي حاجة الانسان في الإتصال بمن حوله ، وهي حاجة إنسانية نشأت منذ ظهور المجتمعات البشرية ، لأنها ترتبط بقاء لإنسان ليتبادل المعلومات والأفكار ، ويعبر بما فيه نفسه ، ويتلقى من الآخرين ن فهناك إتفاق بين عدد غير قليل من العلماء على أن عالم اليوم عالم الإتصال ، وتأسيسا على هذه المقوله فإن هذا العالم على تباعد قاراته وإختلاف مساحته ، وتنوع تضاريسه ، وتباين مجتمعاته من حيث النظرة للعادات والقيم واشكال السلوك المتعددة أصبح قرية واحدة[1] نشأت بفعل وسائل الإتصال الحديثة التي تخطت الحدود الإقليمية وتجاوزت كل العوائق الطبيعية ، الأمر الذي جعل تأثير الرسائل الإعلامية التي تبثها هذه الوسائل لم يعد مقصورا على المجتمع الذي نعيش فيه ، بل شمل ذلك التأثير المجتمعات الأخرى في العالم ، وهذا معناه بإختصار أن ما توفره هذه الوسائل الاتصالية الحديثة من معلومات ، سواء أكانت خطأ أم صوابا ، أثرت بشكل مباشر على مجرى الحياة الإجتماعية للفرد والجماعات ..

لقد أدى التفكير في هذه الظاهرة الإعلامية ، بهذا المنطلق إلى ما يعرف حاليا "الحق في الإتصال " وهو حق تحددت مهالمه بوضوح في الدول ذات التوجه

الديمقراطي ، كما هو الحال في الجمهورية اليمنية ، بالرغم من الجدل الكبير الذي يدور حول مضامين الرسائل الإعلامية الموجهة إلى المستقبل.. على هذا الأساس جاء إهتمامي بهذا الموضوع نظرا لما تلعبه وسائل الإعلام من تأثير مهم في حياتناالليومية وعلى خارطة الوطن اليمني بشكل عام على ضوء السياسة المعلنة ، والواقع الإعلامي للجمهورية اليمنية وبحكم معايشة الباحث الاكاديمية والميدانية لوسائل الاتصال اليمنية ، وماتنقله من رسائل إتصالية عبر قنواتهاالمختلفة ، سواء كانت حزبية أو حكومية أو أهلية .. أأمل الإستفادة من هذا البحث إن شاء الله .. إن التغيير الديمقراطي الذي تشهده الجمهورية اليمنية بعد الثاني من مايو ١٩٩٠م وبروز هامش كبير لحركة الصحافة وتعدد مشاربها وتفاعلها ، بالإضافة الى السياسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية التي هدفت الى بلورة مفاهيم وطنية لخلق شخصية ثقافية إجتماعية تنطلق من قيم وتقاليد ومعتقدات وتراث الوطن اليمني الذي أصبح كبيراً سياسة وإقتصاداً وإعلاماً أيضاً .. ويسعدني أن أضع أمام أنظار المخططين والموجهين والمنفذين والمهتمين بالسياسات الإعلامية هذا الجهد فإن أصبت فلي أجران وإن أخطأت فلي أجر واحد.

أولاً : الإطار المنهجي للبحث

١ – أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كون الإعلام بوسائله وأجهزته المختلفة ، أصبح قاعدة هامة من قواعد التقدم والتطور والإنماء ، وهذه القاعدة لابد من إيجاد الإطار العام والمبادىء والمعايير التي تسيّر وتحكم نشاطها الذي أصبح المحرك الأساسي لخطط التنمية الفكرية والمادية في مختلف المجالات .. وكما هو معروف فقد دلت كثير من الدرسات العلمية على أن قوة ونجاح وسائل الإعلام إنما يتوقف الى حد كبير على

فهم ومراعاة وإتجاهات الجماهير وتفسيرها وتفاعلها مع الأحداث والوقائع الإجتماعية ، والأنشطة السياسية والإقتصادية من جهة .. وعلى الفهم لحكم الجماهير على القيم المعنوية والنماذج السلوكية والأذواق الفنية ، وتسخيرها لما يواجه إحتياجاتها الفعلية والمشكلات الواقعية من جهة ثانية .. لهذا فإن على وسائل الإعلام مسئولية ذات شقين _ أولهما .. المساهمة في إستمرار بناء وتكوين الأفراد ، وتنمية مواقفهم الإيجابية عن طريق غرس مفاهيم وأفكار وعادات وقيم جديدة توائم متطلبات العصر وتقدمه .. وثانيهما .. المساهمة في تكوين واقع المجتمع العصري الديمقراطي الذي نعيشه اليوم في الجمهورية اليمنية .. لذا وجب على أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها القيام بدورها الفعال والمناسب في إطار المبادء والمعايير التي نطلق عليها (السياسة الإعلامية) ، بهدف التحول الإجتماعي والإقتصادي في هذه المرحلة الجديدة من واقع اليمن الحديث والتي يتطلب فيها إعتماد الخطط الفعالة من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحفية لمواكبة خطط التنمية في البلاد .. ومن هنا جاء إهتمامي ومعالجتي للإطار الفلسفي والسياسي والقانوني لنشاط الإعلام اليمني للتعرف على إشكالية هذا الإطار من خلال الدراسة التحليلية المتأنية للوقوف على ماهية وطبيعة هذا الإطار ، إذ أن المواطن اليمني أصبح على درجة عالية من الحساسية تجاه الاعلام ومصداقيته بل في معظم الأحيان تساعده حاسيته بالحكم مقدماً على صحة الخبر أو الموضوع .. ويساعده حكمه أيضاً على تقسيم البرامج والمواضيع ويختار ماينا سبه ويتفق مع رغبته ومزاجه .. لذا دفعني ذلك للتعرف على أمور كثيرة ستساعد رجل الإعلام والمخطط وصانع السياسات الإعلامية في وضع المعايير التي تحكم نشاط الإعلام اليمني بعد وحدته المباركة.

٢- أهداف البحث

يهدف البحث الى مايلي :-

- ❑ أهمية الاطار الفلسفي والسياسي والقانوني لنشاط الاعلام اليمني بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م .
- ❑ أهمية الممارسة الديمقراطية وانعكاسها على حركة الاعلام والصحافة وتعدد مشاربها وتفاعلها في اطار مضامين القانون .
- ❑ مدى فاعلية المباديء والمعايير التي تحكم نشاط الاعلام اليمني .
- ❑ مدى الالتزام بالسياسة الاعلامية من قبل وسائل الاعلام .
- ❑ معرفة آراء الاعلاميين حول مفهوم الاطار الفلسفي والسياسي والقانوني للاعلام اليمني .
- ❑ مدى فهم الاعلاميين للاطار العام للسياسة الاعلامية المعلنة .

٣- منهج البحث وأدواته

لقد استخدمنا في هذا البحث ، المنهج الوصفي التحليلي ، اذ أنه يعتبر من أنسب المناهج الى تقديم وصف لواقع الاعلام اليمني واطاره العام الذي يتحرك فيه ، والكشف عن أبعاد العلاقة بين الاطار الفلسفي والسياسي والقانوني ، والقائم بالعملية الاتصالية في هذا النشاط .

هذا وقد استخدم في هذا البحث ، إستمارة مقابلة ملئت من قبل الباحث وقد روعيت الأسس والضوابط التي تقتضيها شروط المقابلة ، وقد أحتوت الإستمارة على ٢٠سؤالاً غطت الجوانب المتعلقة بالإطار الفلسفي والسياسي والقانوني لنشاط

الإعلام اليمني ، كما تضمنت الإستمارة نوعين من الأسئلة ، بعضها مفتوحة النهاية، الهدف منها ، إتاحة الفرصة للمبحوثين للإدلاء بما لديهم بحرية ، وبعضها مغلق النهاية .. قننت على النحو الذي يتيح للمبحوثين إختيار الإحتمالات المعبرة عن حقيقة آرائهم إزاء الأسئلة المطروحة.

٤- مجالات البحث

تمثلت مجالات البحث في ثلاث جوانب .. الأولى .. بشرية ، والثانية مكانية ، والثالثة زمنية .

أ- المجال البشري

إشتملت على مبحوثين عاملين في أجهزة الإعلام اليمنية .. صحافة ، إذاعة ، تلفزة.

ب- المجال المكاني

شمل المجال المكاني عاصمة الجمهورية اليمنية - صنعاء.

ج- المجال الزماني

أستغرق تنفيذ الجانب الميداني للبحث شهراً كاملاً ، وذلك لإستقصاء البيانات والمعلومات الميدانية المطلوبة من عينات المبحوثين .

حيث أمتدت فترة البحث التطبيقي من ٩/١ الى ١٩٩٣/٩/٣٠م.

د- تحديد ووصف عينة البحث

بلغ حجم العينة ٤٠ مفردة من الأعلاميين ، فيما فوق ٢٠ عاماً وتضمنت هذه العينة عدة متغيرات ، كالجنس والمستوى التعليمي والمستوى المهني والمستوى الإقتصادي .. وقد جرى إختيار العينة بالطريقة الإحتمالية الممثلة للإعلاميين اليمنيين.

ثانيا: السياسة الإعلامية اليمنية

كما سلف القول .. يتحدد مفهوم سياسات الإعلام من مجموع المبادىء والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وسير العملية الإتصالية في اليمن من أجل تحقيق أفضل النتائج على مختلف المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية ، في اطار النموذج الديمقراطي الذي تأخذ به الجمهورية اليمنية ، ويجمع علماء الإتصال في العالم على أن السياسات الإعلامية المكتوبة تمنع الخوض والإلتباس وتوضح الصورة ن وتحدد خطوط السير للإعلام في أي بلد كان[٢] ... وبالإضافة الى تكييف الإمكانيات والقدرات الفكرية في إطار الفهم العام للسياسة الإعلامية.

وقبل أن نعرض للسياسة الإعلامية اليمنية ، علينا أن نعرج على الأساس الذي تقوم عليه هذه السياسة .. ونعني به حق الإتصال.

١- حق الإتصال

يعتبر حق الإتصال من القضايا الهامة في عالم الإتصال اليوم ، ليس فقط لأنه يمس بصورة عملية ومباشرة حقوق الإنسان ، وقضايا الإتصال ذاتها .. ثم إن الإتصال حاجة إنسانية نشأت منذ قيام المجتمعات البشرية ، وحاجة الفرد لكي يتصل بغيره من الأفراد ويتبادل معهم المعلومات والأفكار ، ويعبر عما في نفسه ويتلقى من الآخرين مالايعرف ويعطيهم مايعرف ، ثم حاجة الجماعة لتتفاعل مع بعضها البعض.. ويجمع علماء الإجتماع والإتصال أن هذا التفاعل سمة من سمات المجتمعات ذات التوجه الديمقراطي .. وبعبارة أخرى ، يعكس هذا الحق وضعية أي نظام

ودرجة تطوره وتفاعل فئاته الإجتماعية المختلفة .. ويعكس بالتأكيد اطراف النظام ومتطلبات الدفاع عنه بما يحقق المصالح العليا للوطن ، بحيث يبرز دور القنوات القانونية الفاعلة[٣] .. ويؤكد الدكتور (Antony Shroader) أستاذ الإعلام الأمريكي بأن هذا الحق يضم مجموعة معقدة ومركبة من التفاعلات بين الفرد من جهة ومكونات النظام الإتصالي الذي يعيش في داخله والتي تحدد حركته من جهة أخرى ، بالإضافة الى تفاعلات اخرى معقدة بين النظم الإعلامية المختلفة في البيئة ذات التوجه الديمقراطي أو الديكتاتوري على السواء.

إن اللغة السريعة ، والتفاعل الجيد الذي نعيشه اليوم في مجتمع الإعلام اليمني ، لايعني تغييراً في طبيعة هذه الظاهرة الإجتماعية وسرعة حركتها ، بل يعني مزيداً من التفاعل وإنفتاح وتطور هذه الوسائل بحيث يؤدي الى المزيد من اللحمة الإجتماعية، والى المزيد من التنمية البشرية والمادية – وعلى أية حال أدى التفكير في هذه الظاهرة بهذا التصور الى مايعرف بالحق الذي نتحدث عنه وهو حق الإتصال .. والحقيقة لم تتحدد معالمه حتى الآن ، ولو أنه أثار ومازال يثير كثيراً من الجدل في عالم الإتصال اليوم ، وعلينا أن نعترف بأن هذا الحق في تطبيقاته العملية يرتبط أشد الإرتباط بالنظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي القائم ، في إطار التطور العام الذي يمر به هذا المجتمع أو ذاك[٤] .

ويستند الحق في الإتصال الى الحق الطبيعي للفرد في أن يجتمع مع الآخرين وأن يعبر عن نفسه وأن يعرف ماذا يدور حوله ، بصرف النظر عن المصدر الذي تأتي منه هذه المعرفة .. ويدخل الدكتور جاك شاهين ، ضمن عناصر الإتصال حق الرد في تصحيح المعلومة والأفكار في حق فرد أو جماعة .. وقد أخذ المشرع اليمني بذلك

في المادة (٦٠) من قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م على حق الرد والتصحيح.

ومعروف أن مجموعة مجموعة العناصر التي تحدثنا عنها ، تحدت مضامنيها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، ولكن إرتباطها معاً في كيان واحد وبمفهوم جديد من شأنه أن يعطي لها أبعاداً جديدة وهي مازالت موضع نظر من كثير من فلاسفة السياسة والإجتماع والإعلام .. بالرغم من تبلور بعض مفاهيم هذا الحق في المجتمع اليمني ، ويتجلى ذلك في الإنتفاع والمشاركة.

والإنتفاع معناه أن تكون وسائل الإتصال متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع ، وتجلت هذه الصورة عملياً في فترة الإنتخابات العامة حيث عرضت الأحزاب والتنظيمات السياسية برامجها ، وهذه نعمة الوحدة وإرتباط الوحدة بالديمقراطية .. وهي إشارة لتخلي الصفوة عن إحتكارها أجهزة الإتصال الحكومية وخاصة الإذاعة والتلفزيون والصحف التابعة لها ..وقرَّب هذا الأسلوب بين فئات المجتمع ، وعمَّق الإنتماء السياسي والولاء الوطني ، وليس معنى ذلك ألاّ تكون هناك وسائل أو رسائل متخصصة لأي فريق من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع ، ومن خلال متابعتي الميدانية وإحتكاكي بشرائح مختلفة من المجتمع ، أدت رسالة الإنتفاع الى المزيد من التواصل الإجتماعي بهدف تحقيق ربط أركان بعضه البعض .. فالمقصود هنا من إتاحة فرص الإنتفاع والمشاركة لكا فئات المجتمع من منظمات وأحزاب ، لكي لاتشعر بالحرمان من حق الإتصال.

أما المشاركة فالمقصود بها تحقيق اكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الإتصالية ، بحيث لايقتصر دور الأفراد والأحزاب والتنظيمات الإجتماعية المختلفة

على مجرد التلقي للوسائل الإعلامية ، بل تمتد المشاركة الفعالة إلى التخطيط والبرمجة والتنفيذ أيضا .

إن فرض المادة من جانب وسائل اعلام دون مشاركة من المتلقين يقوم على إفتراض أن الجمهور قد فوض هذه الوسائل في تخطيط وتنفيذ ما يقدم له ، وفي هذا إمتهان لعقلية المواطن ، وأتضحت لي الصورة كباحث جليا للتغيير الموضوعي في المشاركة عقب الوحدة فأستطاع المواطن أن يتجاوب مع بعض الرسائل التي توجه إليه بالمضامين المختلفة ... ويؤكد علماء الإتصال أن عمل وسائل الإعلام لابد من أن تنطلق من إفتراض وجود عقد اجتماعي او إتصالي بين الجمهور والوسيلة تقدم بمقتضاها رغباته ، بحيث تصبح العملية الإتصالية علاقة بين طرفين لاعملا منفردا من طرف واحد[٥] ....

وفي حقيقة الأمر أدت المشاركة الإتصالية أثناء الإنتخبات لى زيادة وقوة تأثير الرسالة الإعلامية ، فقد تضمنت استجابة موفقة من جمهور المتلقين حيث أنها دعمت الجسور القائمة بين القائم بالعملية الإتصالية وبين المتلقين مما أدى إلى زيادة الإقناع وقللت من الصورة النمطية بأن الإعلام "ملك للصفوة".. وقد لاحظنا خلال السنوات الماضية التي أعقبت الوحدة بأنه لاتوجد صيغة معينة لهذه المشاركةإلا في الظروف السياسية والإجتماعية وفي الحالات الإستثنائية .

إن الأخذ بمبدأ حق الإتصال يؤدي في التطبيق العملي إلى عدد من النتائج ، تؤدي بدورها إلى زيادة الفاعلية .. ومن بين هذه النتائج : —

١ – الحد من السيطرة العمياء ، المبالغ فيها والتي تمارسها الحكومة على وسائل الإعلام المختلفة ، أو على الأقل في مضامين الرسالة الإعلامية الموجهة .. مما يتيح مزيدا من إبتعاد المتلقي من التفاعل مع هذه الرسالة ، ويزيد عقدة المنح والمنع التي كبرت في ذهن المتلقي.

٢ – عدم تركيز سلطة إتخاذ القرار في أيدٍ بيروقراطية أو حزبية ذات توجه أحادي بعيدة عن العمل الميداني والإحساس أو الإهتمام بالحاجات الأساسية للمتلقين بوهم إرضاء السلطة ووضع النظم التي تكفل لها القدر المعقول من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين في أنشطة الإعلام المختلفة .

٣ – تعدد مصادر الإعلام والمعلومات وذلك بإتاحة الفرصة لخلق مصادر توجيه جديدة يستطيع القائم بالإتصال والمتلقى معاً الرجوع اليها للحصول على مايريد من معلومات وأفكار وإتجاهات ، وكذا إلغاء القيود القانونية والمادية التي تمنع المستقبل من الالتجاء الى هذه المصادر سواء كانت محلية أو خارجية .. وبذلك تتاح له الفرصة في تكوين آرائه ومواقفه بطريقة إنسانية بغير ضغوط بآراء معينة أو تقمص أفكار أو آراء بديلة ، ولانطالب أكثر من تطبيق ذلك في إطار قواعد النظام العام والآداب المتعارف عليها في المجتع اليمني.

٤– اتاح التعدد الإعلامي الذي تشهده الساحة اليمنية ، الإهتمام بالشرائح الإجتماعية المختلفة مثل المعوقين .. الطفل والمرأة .. سواء كانت هذه الإعاقة ذهنية أو فكرية أو حركية ، فالإهتمام بهم معناه حقهم في الإتصال والإعتراف بهم وتأصيل مواطنتهم .. وهو حق كفله لهم الدستور .. ونظام المجتمع والدين الإسلامي الحنيف .. وذلك في إطار تكافؤ الفرص في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥- إمتداد رسائل الإعلام من العواصم والمدن الى مختلف المحافظات الأخرى وتهيئة المناخ المناسب لدعم الرسائل الإتصالية وخاصة الى المحافظات النائية .. ومد شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية الى معظم أرجاء الوطن وكل التجمعات السكانية والعمل على زيادة شبكات توزيع الصحف والمطبوعات المختلفة.

٢- مفهوم السياسة الإعلامية

إن المتأمل للسياسة الإعلامية في الجمهورية اليمنية ، يجد أنها عملية متشعبة ، تشمل أنشطة مختلفة ، موزعة بين العديد من الأجهزة كلٌ منها يتحرك في حدود تصوراته وقناعاته ، فمن خلال الرصد لإذاعة البرنامج العام والبرنامج الثاني .. إتضح لنا مجموعة من المتناقضات في المواقف وفي المضامين والرؤىء ، بل يغلب المنطق الشطري في بعض مضامين الرسائل المذاعة .. وهذا بدوره ينطبق على جهاز التلفزيون في القناة الأولى والثانية .. وتظهر هذ الصورة جلياً في الحالات المؤقتة للتباينات السياسية .. الأمر الذي يؤدي بدوره الى تشتيت مفهوم السياسة الإعلامية وعدم تكاملها .. وتؤدي في الأخير الى هدر الموارد الوطنية المتاحة في كل الأحوال.. بالرغم من أن النشاط الإتصالي ليس حكراً على الإذاعة والتلفزة والصحافة ، بل وظيفة تقوم بها المؤسسات التعليمية والبحثية ، واجهزة الإرشاد الزراعي والصحي والإجتماعي ، والمؤسسات الثقافية ومراكز المعلومات القليلة جداً في اليمن ، بالإضافة الى التنظيمات المهنية والعلاقات العمة والأحزاب والتنظيمات السياسية - ومن أجل دور بارز تلعبه أجهزة الإعلام في المجتمع يتطلب التنسيق الجدي بين الأجهزة الإعلامية .. مما يؤدي الى ترجمة عملية للسياسة المعلنة في الجمهورية اليمنية.. وبذلك ستحقق عائد جيد ينعكس إيجاباً على الملتقى ونتجنب التناقض أو التكرار أو كليهما معاً - والوسيلة الفاعلة الى تحقيق هذه الغاية في المجتمع اليمني ،

ليست مستحيلة. كل مانراه الإمتناع عن الذاتية والنرجسية الزائدة ، ولإقتناع بفكرة إتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن من خلالها الوصول الى هذه النتيجة في اطار تعميق مفهوم وحدة الوطن وفلسفة النظام الديمقراطي ومعايير السياسة الإعلامية التي ظلت حبراً على ورق .. والسؤال الموضوعي الذي يجب أن يطرح نفسه في هذا المجال هو .. من هي الجهة المعنية التي تتولى رسم سياسات الإعلام والإجراءات والوسائل المترتبة على هذه السياسة ؟ ..

إن الجهة الموكل اليها السياسة الإعلامية ومراقبتها وتنفيذها .. هي وزارة الإعلام.. وهذه من وجهة نظري كباحث ، هي كارثة في مجتمع ديمقراطي .. أو دعونا نسميه ، مجتمعاً وضع خطواته الأولى على طريق الممارسة الديمقراطية .. فالمجتمع الديمقراطي يستغني تماماً عن جلد وزارة الإعلام .. بعبارة أخرى يستغني عن التوجيه والمراقبة .. فضمير وعقل القائم بالعملية الإتصالية هو الموجه الوحيد في حقيقة الأمر .. والقضاء هو الحكم .. ولكن دعوني أن أسأل سؤلاً إضافياً ، لكي لايخرج البحث عن إطاره المنهجي .. هل يمكن ذلك في ظروف اليمن ؟ ... قبل الإجابة من جانب الباحث على هذا التساؤل ، عليَّ أن أوضح بعض الأطر التي شهدتها الخارطة القومية كممثلة لكل الجهات التي تسهم بشكل أو آخر في الأنشطة الإتصالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة... فقد أخذت هذه الأطر شكل مجالس للصحافة والإذاعة والتلفزيون والإعلام الريفي ، ولانستطيع أن نخرج بتصور سلبي أو إيجابي لهذه المجالس طبقاً لخصوصية كل بلد على حدة وطبيعة نظامه السياسي...وبقي أن أوضح هنا بإختصار رأي الدكتور جمال الدين العطيفي (رحمه الله) حول هذه الإطر التي اقيمت في مصر .. فقال (إنها اطر لاتختلف عن وزارة الإعلام .. إذ يعين الحاكم معظم أعضاء هذه المجالس[٦] ...

ويكفي بأن نؤكد هنا اقامة مجلس للإعلام في اليمن من مفكرين وسياسين وقادة رأي وممثلين للجمهور ، سيحد من سيطرة الدولة على هذه الأجهزة ، وهذه حالة موجودة في أوربا الغربية وتتضح خصائصها جلياً في الجمهورية الفرنسية .. شريطة الاّ تنشغل هذه المجالس بالنشاط اليومي للأجهزة وأن يقتصر عملها على رسم سياسة طويلة الأمد ، ويترك التنفيذ للأجهزة المختصة .. والاّ يعتبر هذا المجلس بديلاً عن السلطة التنفيذية فرسم السياسة بالضرورة يتبعه وضع للخطط التنفيذية .. ويمكن إنشاء هذه المجلس أمانة فرعية في العاصمة وفروع في المحافظات ، وعند دراستي للسياسات الإعلامية العربية والسياسية الإعلامية اليمنية لم أجد هناك فروقاً جوهرية يستدعي ذكرها وتحليلها ، تكاد تكون مضامنيها متقاربة على صعيدها الداخلي والخارجي ..ولكن الذي يجب أن نتوقف عنده كثيراً هو تنفيذ هذه السياسات وفق قوالبها القانونية .. ومن السهل إستخلاص الإتجاهات العامة من خلال دراسة ومتابعة وتعاملي مع تطبيق السياسة الإعلامية كرئيس لتحرير صحيفة وطنية فيما يلي :-

١- تتحمل الحكومة المسئولية في قطاع الإتصال بشكل عام .. وقد يكون العذر وارداً .. بأنه لا أحد يملك القدرة المالية على إنشاء مرافق إتصال .. إضافة الى غياب القانون الذي يسمح للقطاع الخاص أو الأحزاب والمنظمات بإنشاء مرافق إتصالية خاصة في مجال الإذاعة والتلفزة .. الى جانب خوف الدولة من السيطرة على عقل ووجدان المتلقي وبالتالي تشكل الرأي العام .

٢- تسود المركزية المميتة في الجمهورية في كل نواحي الحياة ومنها النشاط الإتصالي ، سواء بالنسبة للوسائل أو الإدارة والمال.

٣- الإهتمام المركز من جانب الإعلام بالنشاط السياسي والدعائي الموجهة على حساب الجانب الثقافي أو الترفيهي .

٤- الإعتماد على المنتجات غير اليمنية لسد النقص الواضح في الإنتاج المحلي ولاينطبق ذلك على جهاز التلفزيون بل يمتد الى الصحافة ووكالة الأنباء ، وكثيراً مايؤدي هذ الوضع الى غرس قيم وأنماط للسلوك والوان من التطلعات غير الملائمة.

٥- الربط بين ممارسات الإتصال وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعيةلدفع المواطن اليمني للمزيد من الإنتاج والدخول الى عمليات التحديث وتبني قيم وأنماط سلوك ملائمة للمجتمع.

٦- دعم العملية التعليمية بكل مراحلها من المدرسة الى البيت ، وخلق التعاون الواقعي بين السلطات الإعلامية والسلطات التعليمية .

٧- الربط بين النشاط الإتصالي والثقافي ، ودعم الثقافة الوطنية والتعرف على التراث الفكري والارتفاع بمستواه وإشاعة التفكير العلمي وربطها بالتقدم التكنولوجي .

٨- الحرص على التعاون الإقليمي والثنائي لسد الفجوات في مجال تدفق الأخبار والمواد الإعلامية التي تتنافى مع قيم المجتمع اليمني .

وفي سياق العرض السابق نجد ان الدولة مطالبة بما يلي :_

أ- النظر الى قطاع الإعلام كجزء حيوي منتج ، شأنه شأن أي قطاع آخر من القطاعات الإنتاجية التي تتطلب تخصيص إمكانيات مادية للأخذ بأسباب التطور التقني في مجال الإعلام ووسائل الإتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة.

ب- السياسة الإعلامية اليمنية معنية بأن تضع في مقدمة إهتمامها ، هدفاً مركزياً هو تطوير مؤسسات الإتصال إنطلاقاً من مبدأ الإعتماد على الذات وعدم الركون الى مايقدمه الآخرون لنا - لاسيما وأن يمن اليوم ليس يمن الأمس.

ثالثاً: الإطار القانوني

والمقصود بالتشريعات الإعلامية هي مجموعة القواعد التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الإعلامي ، التي تتولى تنظيم ووضع القواعد والمعايير التي تحكم أنشطة الإعلام المختلفة ، ومن هذا المنظور ، مادمنا بصدد النظر الى السياسة الإعلامية اليمنية فإنه من البديهي تحديد الأهداف العامة التي يحققها النشاط الإعلامي في الجمهورية اليمنية ، علماً بأنه لاتوجد تشريعات إعلامية يمكن دراستها بإستثناء قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م.. لكي نتبين ما إذا كانت هذه القواعد تساعد وتدعم تحقيق هذه الأهداف .. أم أن هناك نقصاً ينبغي تلافيه أو إعادة النظر فيه ، أو تعديل قواعده .. فقد عانيت كثيراً كمدرس لهذه المادة وكباحث في التشريعات وتطبيقاتها من خلال الاحكام القضائية المتصلة بهذا القانون والتي تعتبر مكملة للتشريع في اليمن .. ولكن بأمانة الكلمة كان الفشل حليفي ، نظراً للعديد من المعوقات التي تتعلق بالعقلية التي تتعامل مع جرائم الصحافة .. هذا بالإضافة الى كون التشريع اليمني يتضمن عبارات يسودها الغموض ، الأمر الذي يحتاج الى دراسة أخرى مكملة لهذا الموضوع سأعمل على

أنجازها في وقت آخر .. ولذلك سأكتفي هنا بوضع المؤشرات الهامة لإتجاهات التشريع الصحفي في اليمن .

ويقول الدكتور جمال الدين العطيفي : (أن التشريعات تنقسم بشكل عام الى تشريعات تتصل بالمضمون وأخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث التنظيم والإدارة وتحديد الحقوق والواجبات ، تشريعات تتصل بالمهنة ، وأخرى تتعلق بالإعلام الدولي ..وللتشريعات الإعلامية عدة مصادر يأتي في مقدمتها الدستور ، ثم القانون الجنائي ، وقانون العقوبات والقوانين المدنية والإدارية .. إضافة الى القانون الدولي ، كما تعتبر اللوائح والمذكرات التفسيرية مكملة للتشريعات الإعلامية ، ويدخل في هذا الإطار مايسمى بالمواثيق المهنية[٧] .

أ- نظام المهنة

نجحت جهود الصحفيين اليمنيين في إنشاء إطار نقابي لهم عام ١٩٩٠م ..وذلك بعد جهود مضنية بذلها الصحفيون في الشطرين سابقاً ، وإستعراضاً تاريخياً مختصراً ، فقد أنشئت منظمة الصحفيين اليمنيين عام ١٩٧٢م في المحافظات الجنوبية .

أما في صنعاء فشهد عام ١٩٧٤م إنشاء اطار نقابي ممثلاً للمحافظات الشمالية آنذاك .. وتتكون النقابة الحالية من المجلس المركزي الذي يضم جميع الأعضاء القياديين وينبثق منه أمانة عامة مكونة من تسعة أشخاص ، بينهم نقيب الصحفيين والملاحظ أن النقابات الصحفية قد تأخرت عن غيرها من المهن ، وذلك لعدم حماس السلطات وعدم اعترافها أصلاً بهذا التنظيم إلا في حدود سيره في فلك السلطات ، ويمكن القول أن مبدأ الإعتراف بالتنظيمات النقابية للصحفيين في الوطن العربي

عموماً وفي اليمن بشكل خاص ، بدأ يأخذ طريقه وفاعليته في معترك الحياة النقابية.. وعليه تتوالى صدور التشريعات المنظمة لهذ الأطر النقابية بصرف النظر عن التسمية التي أخذتها ن سواء كانت منظمة أو إتحاد او نقابة أو جمعية .. المهم يتحدد في أهداف هذه الأطر ..واليمن أخذت بمدأ التنظيم المهني الواحد للمهن الواحدة .. فعمال الصحافة ينضمون الى نقابات العمال .. أما الصحفيون فيعبر عنهم الإطار النقابي المهني .. وهذه حالة موجودة في كثير من الدول العربية.

ب- حماية الإعلاميين

كان طبيعياً أن تعمل نقابة الصحفيين اليمنيين على دعم المهنة وتوفير الحماية اللازمة للصحفيين ولكن هذه الحماية مشكوك في ترجمتها على صعيد الممارسة .. وتتحدد أهداف نقابة الصحفيين اليمنيين فيما يلي :-

- العمل على ضمانة حرية الصحافة والصحفيين- وتوفير الحصانة لهم خلال أداء عملهم .. والارتقاء بمستوى مهنة الصحافة والمحافظة على كرامتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم والالتزام بتنفيذ مواثيق العمل الصحفي .
- المشاركة في إعداد الكوادر الصحفية وتأهيلها وتدريبها وتشجيع الدراسات والدورات ، وتنظيم اللقاءات وحلقات البحث وتبادل المبعوثين من الصحفيين مع المنظمات المماثلة.
- التأكيد بين الحريات الصحفية وبين كفالة التشكيل النقابي للصحفيين طبقاً للدستور.

ج- محتوى الرسالة الإعلامية اليمنية

نص الدستور اليمني في مادته (٢٦) على حرية الفكر والاعراب عن الرأ ي، والقول ، في حدود القانون .. ولكن عبارة في حدود القانون تدفعنا الى معرفة

الموقف الحقيقي من حرية الصحافة في اليمن ، وذلك بالرجوع الى قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م والمواد الخاصة بجرائم النشر للتعرف الى حالات عدة :-

بالنسبة للإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء جميعها حكومية بصرف النظر عن أي تسمية تتخذها ، لأنها في الأخير جزء من الكيان الحكومي تخضع تماماً لإشرافه وتوجيهاته وتعيين أعضائه وهذا ينطبق على الصحف التي تصدرها الحكومة.

ولايبقى من أجهزة الإعلام التي ينطبق عليها احكام قانون المطبوعات الا الصحف المحلية والصحف الأجنبية الواردة من الخارج وكافة المطبوعات والمصنفات الأخرى من كتب ونشرات غير دورية وافلام سينمائية والتسجيلات الصوتية والتسجيلات المرئية .. فبالنسبة للصحف المحلية ، تحررت بعد صدور القانون الوحدوي من الرقابة المصدرة أو مايسمى بنظام المنع الوقائي الذي كان معمولاً به قبل الوحدة في المحافظات الشمالية والجنوبية .. ويشترط قانون المطبوعات الحصول على ترخيص قبل إصدار الصحيفة من قبل وزارة الإعلام بعد توفر مجموعة شروط .. وفي حالة الرفض يعطي القانون الحق لصاحب الصحيفة بأن يلجا الى القضاء خلال شهر من تاريخ التقديم .. ويتصل بموضوع منح الترخيص أو رفضه قضية تعطيل الصحيفة عن الصدور أو سحبه .. وهذه معركة أساسية يجب على الصحافة أن تناضل ومن ورائها نقابة الصحفيين اليمنيين من أجل كسبها بالرغم من أن اليمن تأخذ بنظام مرن قياساً بقوانيين المطبوعات العربية .. ولكن من الناحية العملية نجد أن وزير الإعلام يستطيع أنم يعطل أية صحيفة دون الإستناد على أي مادة قانونية .. وهذه ظروف اليمن .. ولعله من المناسب أن أورد ماقاله الدكتور (ملامي كون) استاذ الاعلام النيجيري حول عبارة "الصحافة هي سلطة رابعة تضاف الى السلطات

التنفيذية والتشريعية والقضائية .. هو أمر يتنافى مع كل ماأنتهى اليه الفقه الدستوري .. والمتتبع لهذا الفقه الأدبي وليس القانوني في أواخر القرن الثامن عشر يدرك بأن السلطة الرابعة بالمعنى الذي أراده كل الذين استعملوا هذا الوصف عن فهم واستيعاب حركة الرأ ي العام ، والتصاق هذا الوصف بالصحافة في فترة من الزمن ، لأنها كانت – أي الصحافة .. وحدها القادرة على أن تلعب الدور المحرك أو العامل المساعد على الأقل – أما اليوم فلم يعد للصحافة وحدها هذا الدور بل شاركتها وسائل وادوات إتصالية فعالة اخرى – لها قدرات متفاوتة في التأثير[٨].

نظام المؤسسات الإعلامية

تعتبر الاذاعة والتلفزة في اليمن ملكاً للدولة – وهنا تختلف التشريعات في الوطن العربي – فالبعض يجعلها مجرد أدوات تابعة لوزارة الإعلام – والبعض الآخر يجعل لها شخصية مستقلة ويعطيها قدراً من حرية الحركة الإدارية والمالية .. ولكن يظل الإشراف بشكل أو آخر خاضعاً لوزراة الإعلام .. واليمن تأخذ بالنمط الأخير .. وكذلك الحال بالنسبة لوكالة الأنباء اليمنية – سبأ – فقد اسستها الدولة بمعنى أنها مؤسسة تخدم التوجه السياسي والاقتصادي للحكومة ومن خلال هذا التوجيه يتبين الدور الفعال الذي تلعبه الوكالة بكونها الجهاز الذي يمد وسائل الاعلام بالأخبار والمعلومات .. ولاتقتصر خدمات "سبأ" على وسائل الإعلام الحكومية ، بل تمتد الى الصحف الأهلية .. وتعمل وكالة النباء اليمنية "سبأ" على ترشيح أخبار الوكالات الأجنبية قبل أن تصل الى الصحف والإذاعات.

أما في المجال الصحفي فإن حرية النشر التي تشهدها الساحة اليمنية أدى الى ظهور أنواع كثيرة من الصحف الحكومية والحزبية والأهلية وإختفاء صحف المؤسسات.

رابعاً: الإطار الفلسفي للإعلام اليمني

أ- القيم الروحية والأخلاقية:

يتبع كل مجتمع من المجتمعات شخصية ثقافية تتمثل في مجموع الأساليب التي يمارس بها نشاطه وإنسانيته وتشمل العادات والمعتقدات واللغة والتراث المسجل والشفوي ، وكذا الإنتاج الفكري والأدبي الذي يجد الفرد فيها وسائله المفضلة للتعبير عن الذات[٩] .... وهذه الذاتية هي القوة التي تحرك المجتمعات البشرية وتؤدي الى تماسكها وتدفع الى النضال ضد أي قوة خارجية تحاول السيطرة أو العبث بمصالحها[١٠] ... ومن ثم فإن الحفاظ على الذاتية الثقافية في مواجهة محاولات التحول الى نمط عالمي موحد أصبح من الأولويات التي يجب أن تتطلع بها وسائل الإتصال المختلفة .. والعودة الى التطور التكنولوجي البالغ السرعة في هذه الوسائل وسيطرة مجموعة من الدول على هذه التكنولوجيا .. وإمتداد هذه السيطرة الى النتاج الثقافي والإعلامي ذاته .. واليمن شأنها شأن الأقطار العربية وأقطار العالم الثالث ، تواجه هجوماً أو غزواً ثقافياً وإعلامياً متعدد الجوانب والجهات .. من شأنه الإنحراف في قيم ثقافية وإجتماعية غير ملائمة لقيم المجتمع اليمني .. كما تؤدي بوعي أو بغير وعي الإحساس بالإغتراب في الوطن والهروب من التصدي لواقع الحياة[١١] ... لذلك فإن الأمر يتطلب بالضرورة التصدي لهذه التيارات المعادية التي

بدأت تغزونا حتى في بيوتنا .. وتثبيت دعائم الذاتية الثقافية اليمنية والتي إستطاعت الصمود في وجه التيارات المتعاقبة على اليمن .. ويرى الباحث .. أن الإستفادة من الثقافات الأخرى مهمة ، ولكن دون أن تذوب ثقافتنا فيها ، ويؤكد الدكتور (Dr. Kats) أن من شروط التقدم والتحديث التفاعل مع الثقافات الأخرى وفي هذا السياق اذا تأملنا خارطة العالم حولنا ومايموج به من صراعات عقائدية ومصلحية ضيقة وفهم خاطىء لسير حركتنا في اليمن نستنتج ببساطة أننا معرضون لحملات تيار معادي – والتيار المعادي هذا ، هو ذلك الذي ينطوي على مجموعة من القيم والأهداف التي تتناقض مع مصالحنا ومع هويتنا .. ولمست هذا عن قرب عندما بدأت شركة النفط ، التنقيب عن ثروات الوطن ، وماستشكله هذه الثروة من غزو إيجابي على مستوى حياتنا الإقتصادية والاجتماعية .. بدا هذا التيار يعمل على وقف هذه العجلة ، بالإضافة الى أن هذا التيار يعمل على إضعاف الإنتماء الى التراث الوطني وتوسيع قاعدة الإغتراب.

والحقيقة أننا نعيش إغتراباً .. لأننا نقتنص في بعض الأحيان الظروف السياسية والإدارية والإقتصادية الطارئة ونكيفها وفق مصالح شخصية ضيقة .. إن الشعور بالفقدان أشده فقدان الذات مما يخلق عند الفرد شعوراً بالبؤس والضياع .. بل تتوقف قوى الإنسان ويتمزق كيانه ويفقد التوازن بين أهله في المجتمع .. ويرتبط بذلك شعور بالوحدة والخوف وعدم الإحساس بتكامل الشخصية ، وشعور الإنسان بأنه أصبح فرداً بلا وضع واضح .. ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة ، نعيش في المجتمع ولكننا لانجد من المجتمع مايقدمه لنا ، وهذه أخطر أنواع فقدان الثقة التي تولد عدم الالتزام والتسيب .. وهذه الحالة تحتاج الى المزيد من الدراسات المتأنية من الاجتماعيين في اليمن .. وترى أنه من الضروري بلورة فكر يمني أصيل يستند الى القيم الدينية والتراث الحضاري اليمني في مواجهة التيارات الفكرية وبالتالي

تأكيد الهوية الثقافية اليمنية ، والحفاظ على الهوية لاينفي أهمية الإنفتاح على الثقافات الأجنبية الجيدة التي تتناسب وقيم الوطن وعاداته وتقاليده دعماً للتواصل الثقافي[١٢].

ب- مميزات الهوية الوطنية

إن التفاعل بين الأصالة والتجديد وتأكيد الذات اليمنية ، لاينفصل عن القيم المرتبطة بالتراث بمعناها العام .. لذلك كان لابد من العمل على صيانة هذا التراث وإحيائه على أن يكون مرتبطاً بالفعل الإبداعي ومنطقاً للثقافة الحية ومنبعاً لتجديد مستمر من كل أشكال الثقافات الجيدة والذاتية اليمنية .. وللدين والقيم الروحية دور أساسي لأداء الإعلام لوظيفته الإجتماعية والثقافية إنطلاقاً من دور الدين في تاريخ اليمن وتراثه المعاصر .. وباعتباره محاولة ضبط للسياسة الإعلامية اليمنية ، وكذا تحديد معالمها - بل نجد أن القيم الروحية هي أساس المبادىء التي تحدد إطار هذه السياسة .

ومما لاشك فيه أن الإهتمام بالدين والقيم الروحية والمثل الأخلاقية هو أمر حتمي في هذا العصر الزاخر بالتيارات المادية والتناقضات التي تهدد قيم المجتمع[١٣].

القسم التطبيقي

المبحوثين حسب الجنس

يبين الجدول رقم (١) نسبة الذكور ونسبة الإناث

جدول رقم (١)

الجنس	العدد	٪
ذكر	٣٥	٨٧,٥
أنثى	٥	١٢,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

ويبين الجدول رقم (١) نسبة الذكور والإناث .. إذ بلغت نسبة الذكور ٨٧,٥٪.. بينما بلغت نسبة الإناث ١٢,٥٪ .

المبحوثين حسب المستوى المهني (الوظيفة)

(٢)

الفئة	العدد	٪
رئيس تحرير	٧	١٧,٥
إعلامي	١٢	٣٠
صحفي(١)*	١٥	٣٧,٥
صحفي(٢)	٦	١٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

*المقصود بصحفي(١) مدير التحرير وصحفي(٢) محرر عادي

بينت العينة نسبة ١٧,٥٪ رئيس تحرير و ٣٠٪ إعلامي شملوا الإذاعة والتلفزيون .. كما بينت نسبة ٣٧,٥٪ مدير تحرير (صحف رقم ٢١) ، ونسبة ١٥٪ (صحف رقم "٢") ..

المبحوثين حسب المستوى التعليمي

(٣)

المستوى التعليمي	العدد	٪
جامعي	١٥	٣٧,٥
دراسات عليا	٧	١٧,٥
ثانوي	١٢	٣٠
دبلوم	٦	١٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

شملت العينة نسبة ٣٧,٥٪ حاصلين على درجة جامعية من خارج اليمن ، ونسبة ١٧,٥٪ على دراسات عليا ماجستير .. ولاحظ الباحث أن معظم الدراسات العليا من الإتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ، ونسبة ثانوي ٣٠٪ ثانوي ، و١٥٪ من الحاصلين على الدبلوم .

المبحوثين حسب المستوى الإقتصادي

(٤)

المستوى الإقتصادي	العدد	٪
العالية	٧	١٧,٥
الوسطى	١٥	٣٧,٥
الواطئة	١٨	٤٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

كانت الحالة الأغلب بين أفراد العينة المتاحة للدراسة واطئة ، إذ بلغت نسبتها ٤٥٪، بينما بلغت الحالة الإقتصادية العالية للمبحوثين ١٧,٥٪ ، أما الحالة الوسطى فقد بلغت نسبتها ٣٧,٥٪.

جدول رقم (٥)

يبين مدى الإلتزام بالمعايير التي تحكم الإعلام اليمني

مدى الإلتزام	العدد	٪
نعم	٢٠	٥٠
أحياناً	١٠	٢٥
لا	٦	١٥
غير مبين	٤	١٠
المجموع	٤٠	١٠٠٪

إتضح من الجدول الماثل أمامنا بأن أعلى نسبة من الصحفيين والإعلاميين بينت الإلتزام من جانب وسائل الإعلام بالسياسة العامة للدولة ممثلة في السياسة الإعلامية، إذ بلغت هذه النسبة ١٥٪ ، أما نسبة ٢٥٪ فبينوا أن الإلتزام يتم أحياناً... و١٥٪ بينوا أن وسائل الإعلام لا تلتزم بالمبادىء والمعايير التي تحكم الإعلام اليمني، أما نسبة ١٠٪ فلا رأي لهم .

جدول رقم (٦)

يبين مدى الإلتزام بالسياسةالإعلامية

مدى الإلتزام	العدد	٪
نعم	١٠	٢٥
أحياناً	١٠	٢٥
لا	١٧	٤٢,٥
غير مبين	٣	٧,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

يبين جدول رقم (٦) بأن نسبة ٢٥٪ من عدد المبحوثين أجابت بنعم ، أي بأن هناك إلتزام بالسياسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية بعد الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م .. وأن نسبة ٢٥٪ أجابت بـ"أحياناً" فيما بلغت أعلى نسبة ٤٢,٥٪ ، أجابوا بـ"لا" .. فيما اجابات ٧,٥٪ غير مبينة.

جدول رقم (٧)

يبين مدى آراء الإعلاميين حول مفهوم الإطار
الفلسفي والسياسي والقانوني للإعلام اليمني

معروف	العدد	٪
نعم	٢٨	٧٠
أحياناً	٥	١٢,٥
لا	٦	١٥
غير مبين	١	٢,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

يوحِ الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة من المبحوثين ، اجابت بنعم ، فقد بلغت هذه النسبة ٧٠٪ ، فيما بلغت نسبة ١٢,٥٪ من المبحوثين بأنها لاتعرف الإطار الفلسفي والسياسي والقانوني للإعلام اليمني .. ونسبة ١٥٪ أجابت بـ"أحياناً" ... و٢,٥٪ غير مبينة معرفتهم لهذا الإطار.

جدول رقم (٨)

يبين مدى فهم الإعلاميين للإطار العام للسياسة الإعلامية اليمنية

قوة الفهم	العدد	٪
فاهم	٣٢	٨٠
لا	٧	١٧,٥
أحياناً	١	٢,٥
غير مبين	–	–
المجموع	٤٠	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٨) أن قوة الفهم لدى مجموعة المبحوثين بلغت نسبة ٨٠٪ وهي أعلى نسبة ، فيما بلغت ١٧,٥٪ من عدد المبحوثين لايتمتعون بفهم لذلك الإطار.. ونسبة ٢,٥٪ أجابوا بـ"أحياناً" ولم يوضح غير مبين في هذا الجدول.

جدول رقم (٩)

يبين آراء المبحوثين حسب الجنس

الآراء	العدد	٪	أحياناً	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
ذكر	١٠	٢٨	١٢	٤٣	٣	١٠	–	٢٥	
أنثى	٤	١١,٤	٤	١١,٤	٣	٤	–	١١	
غير مبين	٢	٥,٨	١	٢,٨	١	٢	–	٤	
المجموع	١٦	٦٢٪	١٧	٧٠٪	٧	٤٢,٨٪	–	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٩) آراء المبحوثين حسب الجنس ، ومنه يتضح أن الذكور لديهم معرفة بنسبة ٢٨٪ ، وأحياناً ٤٣٪ من عدد الذكور البالغ ٣٥ ذكراً .. ونسبة ٨,٦٪ ليس لديهم معرفة .. أما الإناث فكانت نسبة الإجابة بنعم ١١,٤٪.. وأحياناً ١١,٤٪ .. و"لا" بنسبة ٨,٦٪ .. وتبين نسبة ٥,٨٪ من الإناث بنعم .. ونسبة ٢,٨٪ أحياناً ونفس النسبة بـ"لا".

جدول رقم (١٠)

يبين آراء المبحوثين طبقاً للمهنة (الوظيفة)

الآراء	العدد	٪	أحياناً	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
رئيس تحرير	٣	٤٢,٩	١	١٤	١	١٤	–	١٢	
إعلامي	١٠	٨٣	٤	٣٣	٢	١٣	–	١٦	
صحفي (١)	٨	٥٣	٣	٢٠	١	٦,٧	–	١٢	
صحفي (٢)	٤	٦٦	١	١٦,٧	٢	٣٣	–	٧	
المجموع	٢٥		٩		٦		–	٤٠	١٠٠٪

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) آراء المبحوثين طبقاً للمهنة أن نسبة ٤٢,٩٪ رؤساء تحرير أجابوا بنعم ونسبة ١٤٪ أحياناً ، فيما بلغت نسبة لا ١٤٪ ... وفي نفس السياق أجابت نسبة الإعلاميين العاملين في الإذاعة والتلفزيون ٨٣٪ بنعم ... ونسبة أحياناً ٣٣٪ ، ونسبة ١٣٪ بـ"لا" ... أما الصحفيين ، صحفي رقم (١) فقد بلغت نسبة نعم ٥٣٪ ... فيما بلغت نسبة أحياناً ٢٠٪ .. ونسبة ٦,٧٪ بـ"لا"... وصحفي رقم (٢) نسبة ٦٦٪ بنعم و ١٦,٧٪ بأحياناً ... ٣٣٪ بـ"لا".

جدول رقم (١١)

يبين آراء المبحوثين طبقاً للمستوى التعليمي

الآراء	العدد	٪	أحياناً	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
جامعي	١٠	٨٣	٤	٣٣	٢	١٣	–	١٦	
دراسات عليا	٨	٥٣	٣	٢٠	١	٦,٧	–	١٢	
ثانوي	٤	٦٦	١	١٦,٧	٢	٣٣	–	٧	
دبلوم	٣	٤٢,٩	١	١٤	١	١٤	–	٥	
المجموع	٢٥		٩		٦		–	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١١) الماثل أمامنا أن أعلى نسبة من المبحوثين كان ٨٣٪ من آراء الجامعيين بنعم ، وان نسبة ٥٣٪ من الدراسات العليا نعم أيضاً ، فيما أجابت نسبة ٦٦٪ بنعم ،ونسبة الدبلوم ٤٢,٩٪ بنعم ... فيما ثلثها نسبة ٣٣٪ من الجامعيين أحياناً ، ونسبة ١٣٪ بـ "لا" ... والثانوي بنسبة ٣٣٪ بـ"لا" ، ونسبة ١٦,٧٪ أحياناً .. وأخيراً أظهر نسبة ١٤٪ من مستوى الدبلوم أحياناً ونفس النسبة بـ"لا".

جدول رقم (١٢)

يبين آراء المبحوثين طبقاً للمستوى التعليمي

الآراء	العدد	٪	أحياناً	٪	لا	٪	غير مبين	المجموع	٪
العالية	١٠	٢٨	١٢	٤٣	٣	٨,٦	–	٢٥	
الوسطى	٤	١١,٤	٤	١١,٤	٣	٨,٦	–	١١	
الواطئة	٣	٥,٨	١	٢,٨	١	٢,٨	–	٤	
المجموع	١٦		٧		٧		–	٤٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٢) أن أعلى نسبة في المستوى العالي هي أحياناً إذ بلغت ٤٣٪ بينما بلغت نسبة نعم ٢٨٪ ، ٨,٦٪ بـ"لا" .. أما الوسطى فقد سجلت نسبة ١١,٤٪ بنعم .. ونسبة ١١,٤٪ أحياناً .. ونسبة ٨,٦٪ بـ"لا" ... وبينت الواطئة بنسبة ٥,٨٪ بنعم و ٢,٨٪ أحياناً ، وتساوت معها لا بنسبة ٢,٨٪.

الخلاصة والنتائج

يشاركني جميع أخوتي الإعلاميين والمهتمين بالإعلام بأن الإعلام يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والروحية ، مما يعطيه السبق ليكون في مقدمة اهتمام الدولة ، ورفده بالمال والتكنولوجيا والكادر المتخصص ، وإعطائه هامش حركة أوسع ليواكب المتغيرات التنموية على الصعيد الوطني ، ويجاري المتغيرات الإقليمية والدولية على ضوء الساسة الإعلامية المعلنة للجمهورية اليمنية ... وعليه أنقسمت هذه الدراسة الى قسمين .. قسم نظري وآخر تطبيقي .. أما النظري فيشتمل على أربعة مباحث أختص كل مبحث بالآتي :-

الأول : ويعرف الاطار المنهجي للبحث وأهميته .. وأهداف البحث ، والمنهج المتبع وتحديد مجالات البحث البشرية والزمنية والمكانية ، وكذا وصف عينة البحث.

الثاني : يتناول السياسة الإعلامية اليمنية ، وحق الاتصال في المجتمع اليمني ، وحق الرد وجمع المعلومات بالإضافة الى مفهوم السياسة الإعلامية وخصائص هذه السياسة.

الثالث: ويعرف الاطار القانوني للإعلام اليمني ونظام المهنة ، وحرية تنظيم هذه المهنة وحماية الإعلاميين ، ومحتوى الرسالة الإعلامية ، والمؤسسات الإعلامية في الجمهورية اليمنية .

الرابع : ويستعرض الاطار الفلسفي للإعلام والقيم الروحية والاخلاقية التي يسير عليها الإعلام ، ومميزات الهوية الوطنية ، ودور الإعلام في تأصيل وبلورة هذه الهوية.

النتائج :

على ضوء السياق العام لهذا البحث بشقيه النظري والتبيقي ، ومن خلال ماتم جمعه من بيانات ومعلومات .. مكنتنا من استخلاص النتائج التالية:-

١ – يعتمد الاهلام اليمني على سياسة اعلامية محددة نظرياً في اطار فلسفي وقانوني يستمد مفاهيمه من الشريعة الاسلامية وتقاليد وتراث المجتمع اليمني ، وبطبيعة الحال ذلك بعد وحدة الوطن.

٢ – يعتمد الاعلام اليمني على منهجية مرنة في اطار المبادىء والمعايير التي تحكم نشاط الدولة اليمنية ، خاصة بعد الوحدة ، وارتباط الوحدة بهامش كبير من الممارسة الديمقراطية والتعدد الكمي من الصحف في اطار النموذج السياسي والثقافي الذي تأخذ به اليمن.

٣ – وسائل الاتصال اليمنية ليست متاحة لكل فرد ، فما زالت الدولة تحتكر نشاط وسائل الإعلام ومضامين الرسائل الموجهة للمتلقي ، الا ان وسائل الإعلام

استطاعت في فترة معينة أن تشيع عملية الاتصال ، وخاصة أوقات الانتخابات والمناسبات .

٤- التعدد الصحفي واتساع حركة النشر الحكومي والحزبي والأهلي وعدم وجود رقابة مسبقة على نشاط الصحافة وخاصة الأهلية منها .. وكذا تنوع المعالجات لجمل القضايا الوطنية والقومية والدولية .

٥- انفتاح اجهزة الإعلام اليمنية على الإنتاج العربي والأجنبي مما يؤدي الى تنوع المادة الإعلامية بما يتفق مقيم المجتمع اليمني .

٦- تُولي وسائل الإعلام إهتماماً ملحوظاً لنشاط الدولة وخاصة في المدن .. وقلة الإهتمام بالريف وحياة المواطن خارج المدن ، وكذا قضايا المرأة والمعاقين الا في حدود ضيقة.

٧- تركيز سلطة اتخاذ القرار الإعلامي في اليمن في يد سلطة بيروقراطية بعيدة عن العمل الميداني وعن الاحساس والأهتمام بالشكل المطلوب بالحاجات الاتصالية والثقافية للمتلقين.

٨- الإهتمام الزائد بالنشاط السياسي الدعائي الموجه ومايقابله من نشاط ترفيهي على حساب وظائف الإتصال الأخرى.

٩- بيَّن اي المبحوثين حول مدى الالتزام بالسياسة الإعلامية بنسبة ٥٠٪ من مجموع المبحوثين البالغ عددهم ٤٠ إعلامياً.

١٠- بلغت نسبة المطلعين على الاطار الفلسفي والسياسي والقانوني للإعلام اليمني نسبة ٧٠٪ من العينة المعدة للبحث .. بينما بلغت نسبة الذين يجهلون هذا الإطار ١٢,٥٪ .. وفي هذه الدراسة عدد من النتائج الباقية والمتصلة بالقضايا التي طرحها البحث ، يمكن الرجوع اليها من خلال الجدول.

التوصيات

أولاً :

يوصي الباحث المؤسسات الإعلامية في اليمن بتشجيع بحوث المستمعين ، وخاصة الإذاعة والتلفزة ، ومعالجة هذه الأبحاث من مختلف جوانبها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية لبلورة شخصية يمنية مستقلة موحدة وطناً وقيماً، بعيدة عن العقد الداخلية الموروثة وعن التأثيرات الخارجية.

ثانياً:

ضرورة الإستعانة بأهل الخبرة والرأي والمتخصصين في توجيه الرسائل الإعلامية بهدف ضمان القدر الممكن من المشاركة الشعبية.

ثالثاً:

إلغاء وزارة الإعلام لأنها تشكل عائقاً في طريق الإبداع وخلق هيمنة وتوجيه الرأي العام ، بما لايتناسب وإتساع دائرة الممارسة الديمقراطية في المجتمع اليمني ، وإنحياز الوزارة الى الحزب أو التنظيم الذي تمثله ، مما يؤدي الى نفور المستقبل من مضامين الرسالة التي توجهها اليه وسائل الإعلام.

رابعاً:

إنشاء مجلس أعلى للإعلام متعدد التمثيل من مختلف القطاعات ورجال السياسة والفكر والإعلاميين وممثلين عن المتلقين ، مهمته رسم السياسات الطويلة المدى وترك التنفيذ للإجهزة الأخرى.

خامساً:

الإبتعاد عن المركزية الشديدة في النشاط الإعلامي سواء بالنسبة للإرسال أو التوزيع أو الإدارة أو المال.

سادساً:

تشجيع إنشاء المحطات المحلية والصحافة في المحافظات بما يتناسب وقدرة المتلقي وإستيعابه لعدد السكان .

سابعاً:

الربط بين ممارسات الإتصال وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحفيز المواطن عن المشاركة والدخول في عمليات التحديث وبناء قيم وأنماط لسلوك ملائم.

ثامناً:

دعم العملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها ، والإتفاق على استراتيجية تربوية إعلامية بين السلطات في الإعلام والتربية.

تاسعاً:

الربط بين نشاط الإعلام والنشاط الثقافي ودعم الثقافة الدينية والتعرف على التراث الفكري والإرتقاء به الى مستوى التذوق الفني وإشاعة التفكير العلمي وربطه بالتكنولوجيا.

عاشراً:

الحرص على دعم التعاون الثنائي والإقليمي لسد الفجوة في مجال تدفق الأخبار والمواد العلمية والثقافية ذات الأهداف السياسية المحددة.

الحادىعشرة:

الإعتماد على الذات وعدم الركون الى مايمكن أن يقدمه الآخرون كالدول التي تحتكر هذا النشاط دولياً ، وكذا التدقيق في المادة التي تترجم الينا من اللغات الأخرى والإهتمام باللغة الأم.

ثانيعشر:

الإهتمام بالكادر الإعلامي وتأهيله فكراً وعلماً ، ورفع مستوى حياته المعيشية من خلال الإهتمام بالمؤسسات التي تعمل على تأهيل الإعلاميين مثل قسم الإعلام بجامعة صنعاء ودعمها بالكوادر المؤهلة ومدها بالوسائل الضرورية لتدريب الطلبة .. وكذا جمع جهود معهد خليفة ومعهد الإعلام بعدن.

المراجع

١- د. راسم محمد الجمال - الإتصال والإعلام في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٠م.

٢- د. أنتوني شردور - جامعة نيومكسيكو الأمريكية - "أبحاث إعلامية" - نيومكسيكو - بورتالس ١٩٨٥م.

٣- د. الأدريسي العلمي - حق الإعلام والإتصال - من وثائق اللجنة العربية لبحث قضايا الإعلام والإتصال - تونس ١٩٨٤م.

٤- عبدالقادر داوود البصيري - وزارة الثقافة والإعلام العراقية - بغداد ١٩٨٢م.

٥- د. محمد مصالحة - السياسة الإعلامية العربية - تونس ١٩٨٤م.

٦- سعد لبيب - الأسس التشريعية للإعلام العربي - تونس ١٩٨٤م.

٧- لطف الخولي - الأبعاد الوطنية والدولية لديمقراطية الاتصال - تونس ١٩٨٣م.

٨- د. ابراهيم الداقوقي - الأنظمة الإذاعية - جامعة بغداد - ١٩٨٥م.

٩- الدستور اليمني - قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٠) لعام ١٩٩٠م.

١٠- د. عبدا لله الزين - اليمن والوسائل الإعلامية - القاهرة ١٩٨١م.

١١- محمد حسين هيكل - السلطة الرابعة - القاهرة ١٩٨٥م.

١٢- د. محمد علي العويني - الإعلام الدولي ، الأنجلو مصرية - القاهرة ١٩٧٨م.